أنباء مصرية

«الحكومة المصرية لم تُهدد بعمل عسكري وسعت لحل سياسي»

شكري: إذا لم تعد إثيوبيا للتفاوض فسنتخذ إجراءً صريحاً

الفاهرة ـ خديجة حمودة

أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري ـ تعليقا على حديث وزير خارجية إثيوبيا حول دوافع لجوء مصر إلى مجلس الأمن باعتباره هروبا من التفاوض ـ أن مصر انخرطت في المفاوضات (سد النهضة) بحسن نية على مدار عقد كامل، موضحا استعداد مصر الدائم للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق يحقق مصالح الجميع.

ووجه شكري ـ في بيان صحافي امس ـ التحدي لإثيوبيا باستئناف المفاوضات فورا حالة إعلانها الالتزام بتعهداتها الدولية بعدم الملء الأحادي.

وفي السياق نفسه، قال وزير الخارجية المصري في حوار مع وكالة الأنباء الأميركية «أسوشيتد برس» إن مسؤولية مجلس الأمن في قضية سد النهضة هي معالجة تهديد وثيق الصلة بالسلام والأمن الدوليين، وبالتأكيد فإن الإجراءات الأحادية التي تتخذها إثيوبيا في هذا الصدد ستشكل مثل هذا التهديد.

وأضاف شكري أن «مصر مصرة على أنه يمكن التوصل إلى اتفاق، ولكن بشرط أن يتم التفاوض بحسن نية، نحن لا نسعى إلى أي عمل قسري من قبل مجلس الأمن».

وأكد أن الحكومة المصرية لم تهدد بعمل عسكري، وسعت لحل سياسي، وعملت على إقناع الشعب بأن إثيوبيا لها الحق في بناء السد لتحقيق أهدافها التنموية.

وعن العمل العسكري، قال شكري: «لم تقم مصر مطلقا على الإطلاق خلال السنوات الست الماضية أبدا بالإشارة بشكل غير مباشر إلى مثل هذه الاحتمالات». وتابع قائلا إنه في حالة عدم استطاعة مجلس الأمن إعادة إثيوبيا إلى المفاوضات وبدء ملء السد فستجد مصر نفسها أمام وضع عليها التعامل معه، وستكون صريحة وواضحة للغاية تجاه الإجراء الذي ستتخذه. وأشار شكري إلى الطلب المصري لمجلس الأمن، قائلا إن المجلس عليه تحمل مسؤوليته والتدخل من أجل منع إثيوبيا من ملء سد النهضة قبل الوصول إلى اتفاق بين الدول الثلاث «مصر والسودان وإثيوبيا». ولفت إلى أن عملية ملء سد النهضة من الجانب الإثيوبي دون الوصول لاتفاق ستعد خرقا لاتفاق المبادئ الموقع في عام 2015. ودعا شكري مجلس الأمن القومي الأميركي والاتحاد الأفريقي للمساعدة من أجل الوصول إلى صفقة تراعي مصالح الدول الثلاث. ولفت إلى أن مصر أظهرت المرونة والقدرة على التفهم خلال أكثر من مناسبة، قائلا «ولكني لا أستطيع القول بأن الجانب الإثيوبي كان يمتلك نفس الإرادة السياسية». ووصف شكري تصريحات وزير الخارجية الإثيوبي جيدو أندارجاشيو والتي قال فيها إن بلاده ستتجه إلى ملء سد النهضة حتى وإن لم يتم التوصل إلى اتفاق بالـ «مخيبة»، مشيرا إلى التصعيد العمدي للعداء الذي حملته تصريحات الوزير الإثيوبي. وتابع شكري أن ملء سد النهضة دون الوصول إلى اتفاق، بحسب ما قاله الوزير الإثيوبي، سيبرهن على رغبة أديس أبابا في التحكم بتدفق المياه الواصلة لمصر والسودان. وتابع شكري قائلا إن أي صفقة مستقبلية حول مشاركة حصص المياه في النيل يجب أن تضع في الاعتبار بأن إثيوبيا لديها مصادر أخرى للمياه غير نهر النيل. واختتم سامح شكري حواره بالقول إن الوصول إلى اتفاق حول سد النهضة ممكن، لكنه لفت الى ضرورة أن تتم المفاوضات في إطار من حسن النية.

أضخم موازنة في تاريخ مصر للعام المالي الجديد: زيادة مخصصات الصحة لـ 258,5 مليار جنيه

الفاهرة ـ ناهد إمام

لا تدخر الدولة المصرية جهدا في التعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا العالمية في إطار خطة استراتيجية شاملة وسبّاقة تضع المواطن المصري على رأس الأولويات، خاصة انه يظل الهدف الأول والأخير للحفاظ على سلامته ودعمه على مختلف الأصعدة، وهو الأمر الذي جسدته موازنة العام المالي الجديد 2021/2020 من خلال حرص الدولة على تعزيز المخصصات المالية للقطاعات المتضررة من أزمة كورونا والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، وهو الأمر ذاته الذي يؤكد بما لا يدعو مجالا للشك نجاح تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي.

ونشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء إنفوغرافا سلط من خلاله الضوء على المخصصات المالية لصالح قطاعات التنمية والخدمات ورفع مستوى المواطن، وذلك بعد الإعلان عن أضخم موازنة في تاريخ مصر للعام المالي 2021/2020، لجني ثمار الإصلاح الاقتصادي ولمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا.

وأبرز الإنفوغراف زيادة المصروفات بموازنة 2021/2020 بحوالي 6٪ لتصل إلى نحو 1,7 تريليون جنيه عام 2021/2020، مقارنة بـ 1,6 تريليون جنيه عام 2020/2019، كما زادت الإيرادات بحوالي 18٪، لتصل إلى نحو 1,3 تريليون جنيه عام 2021/2020، مقارنة بـ1,1 تريليون جنيه عام 2020/2019، ومن المستهدف أن يتراجع العجز الكلي بموازنة 2021/2020 ليسجل 6,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 7,9٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ـ مقدر ـ عام 2020/2019.

ورصد الإنفوغراف زيادة مخصصات الصحة في الموازنة بحوالي 47٪، لتصل إلى نحو 258,5 مليار جنيه خلال العام المالي 2021/2020، مقارنة بـ 175,6 مليار جنيه خلال العام المالي 2020/2019، حيث زادت مخصصات الأدوية بحوالي 21٪، لتصل إلى نحو 11 مليار جنيه خلال العام المالي 2021/2020، مقارنة بـ 9,1 مليارات جنيه خلال العام المالي 2020/2019، فضلا عن زيادة نفقات علاج المواطنين على نفقة الدولة بحوالي 6٪، لتصل إلى نحو 7 مليارات جنيه خلال عام 2021/2020، مقارنة بـ 6,6 مليارات جنيه خلال عام 2020/2019.

وأوضح الإنفوغراف أن تكلفة إجمالي المبادرات الموجهة للصحة بلغت 16,3 مليار جنيه، في حين بلغت تكلفة استمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحي الشامل والتوسع فيه 4,2 مليارات جنيه، ليشمل عددا أكبر من المحافظات، بينما تمت زيادة بدل أعضاء المهن الطبية ورفع مكافأة أطباء الامتياز من 400 جنيه إلى 2200 جنيه، وذلك بقيمة 2,6 مليار جنيه، كما تم تخصيص 81,6 مليون جنيه لتطوير المعامل الطبية، بالإضافة إلى 11 مليون جنيه استثمارات لمشروع الحجر الصحي.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء»
www.alanba.com.kw

طيب!!!

بقلم: حسام فتحي
h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

العودة في زمن الكورونا (3) السياح عائدون

بتأشيرة مجانية للطيران المباشر الى مطارات جميع المدن السياحية: مطروح ـ الساحل الشمالي الغربي ـ مرسى علم ـ الغردقة ـ سهل حشيش ـ الجونة ـ شرم الشيخ ـ دهب ـ نويبع ـ سانت كاترين.

.. وبفيلم ترويجي رائع «رحلة سائح في مصر» تم تعميمه على مواقع التواصل وشركات السياحة في دول العالم المصدرة للسائحين.

.. وأيضاً باستعدادات صحية و«تعقيمية» مكثفة بدأت مصر المحروسة الاستعداد لاستقبال اكثر من 1,5 مليون سائح متوقع خلال موسم السياحة الصيفي الذي يمتد هذا العام حتى أوائل سبتمبر المقبل، وبدأتها وزارة السياحة المصرية بحملة دعائية ضخمة تحت عنوان «نفس الشعور الرائع» Same Great Feelings جمعت فيها كل ما تستطيع تقديمه للسائح القادم من ضمانات، حيث سمحت الوزارة بافتتاح عدد محدود من الفنادق والقرى السياحية بعد تطبيق إجراءات وقائية وصحية صارمة، والحصول على شهادة «صلاحية صحية» بالتنسيق مع وزارتي الصحة والإسكان.

حقيقة، فإن الدولة وقطاع السياحة وإدارات الفنادق فعلوا كل ما بوسعهم، المطارات تم تعقيمها وتنسيقها لمواجهة فيروس كورونا، والفنادق والقرى السياحية خضعت للأمر نفسه، علاوة على توفير عيادة وطبيب مقيم وفحص العاملين وتخصيص طابق بكل فندق أو مبنى منفصل كمنطقة حجر عند الاشتباه ومواد تعقيم في كل ركن، وتطوير الخدمات في المطاعم والمقاهي.

كل ذلك كُلّل بحصول مصر على شهادة «السفر الآمن» Safe Travel من المجلس الدولي للسياحة والسفر.

كل ما سبق رائع وجميل، فماذا بقي؟

بقي يا سادة يا كرام «توعية» كل العاملين بقطاع السياحة، وكل أصحاب الحرف والمهن المتعلقة بالسياحة.. يا سادة خسرنا أكثر من 11,5 مليار دولار هي عائدات السياحة في 2019 ومعها تأثر أكثر من مليون مصري يعملون بشكل مباشر و3 ملايين بشكل غير مباشر مع قطاع السياحة..

أرجوكم.. «عدّلوا» سلوككم مع السائح.. لا للفهلوة.. والشطارة.. والإلحاح.. والمضايقة.. وغيرها مما تعرفونه حتى لا تذهب الجهود هباء!!

وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

أنباء لبنانية

عون: نسعى لتحصين السلم الأهلي.. وميقاتي لبري: قبل إقناعي بالمشاركة أقنع جمهورنا

في ظل مقاطعة رؤساء الحكومة.. «لقاء بعبدا» من وطني إلى لقاء 8 آذار

بيروت ـ عمر حبنجر

بمعزل عن الموقف الذي سيتخذه رؤساء الجمهورية والحكومة السابقون ورؤساء الأحزاب والكتل النيابية من الدعوة الموجهة إليهم للمشاركة في لقاء بعبدا الحواري المفترض بعد غد، فإن التريث في الإجابة، حضورا أو مقاطعة، بعد أسبوع من توجيه الدعوة اعتبر رفضا ضمنيا تأكد لاحقا.

التيار الرئاسي يهدئ من روع القلقين في محيطه، بالقول: بعد العاصفة، الطقس الجميل، لكن بين العاصفة والطقس الجميل، تقول قناة «أو تي في»، الناطقة باسم التيار الوطني الحر، ما علينا إلا الصمود... لعل في لقاء الخميس مدخلا لبلورة صورة جامعة، ولو حول أساسيات الإنقاذ الذي هو من مسؤولية الجميع.

مصادر قصر بعبدا حسمت انعقاد المؤتمر في موعده، على الرغم من ظهور تمنيات بالتأجيل، متخطية نصيحة البطريرك بشارة الراعي، ورغبة رؤساء الحكومة السابقين واحزاب المعارضة وكتلها النيابية المطالبة بالإستراتيجية الدفاعية وترسيم الحدود شرقا وجنوبا، برا وبحرا.

المصادر المتابعة أوضحت لـ «الأنباء» أن مساعي تقريب وجهات النظر، التي يعمل عليها كل من الرئيس نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، توصلت إلى تدوير زوايا بعض شروط رؤساء الحكومات السابقين والمعارضة السيادية، إذا صح التعبير، بحيث يمكن أن يطرح خلال اللقاء فتح باب الحوار حول الإستراتيجية في هذه المرحلة، ويؤجل طرح عملية ترسيم الحدود بمختلف مواقعها تبعا لحساسية الوضع، على أن يقابلها موقف تأكيدي ازاء حياد لبنان، من وزن إعلان بعبدا الذي صدر في عهد الرئيس ميشال سليمان ومازال في الأدراج رغم الإجماع الذي حظي به من المتحاورين في ذلك الوقت.

وفي ضوء بلورة هذه النقاط يمكن تحديد المواقف من المشاركة في اللقاء، علما ان مصادر التيار الحر أكدت انعقاده حتى لو لم يشارك الأقطاب السنة فيه «لأنه لم يعد بالإمكان التراجع عن الدعوة، أو إلغاؤها، فالانعكاسات السلبية في هذه الحالة ستكون أكبر بكثير من انعقاد اللقاء بغياب رؤساء الحكومة السابقين وغيرهم».

ورغم ضم «اللقاء التشاوري السني» المؤلف من 6 نواب، الى لائحة المدعوين، بشخص نائب طرابلس فيصل كرامي، كونه الوحيد بينهم غير المرتبط بتكتلات اخرى، فإن مصدرا في اللقاء قال: ان حضور كرامي ليس دافعه توفير الميثاقية السنية للقاء، بل تلبية لدعوة الداعي، أما الميثاقية السنية، فإنها متوافرة من وجهة نظره، بوجود رئيس مجلس الوزراء حسان دياب، كما الميثاقية المارونية بحضور الرئيس ميشال عون، والشيعية بحضور الرئيس نبيه بري، أما الرؤساء السابقون ورؤساء الأحزاب والكتل النيابية فهم مجرد فرقاء.

اللقاء التشاوري عقد اجتماعه عصر امس ودافع عن اللقاء في بعبدا، لكنه لم يحسم مسألة حضوره، مكتفيا بإبقاء جلساته مفتوحة، كما في البيان الذي تلاه عضو اللقاء النائب عدنان طرابلسي.

الرئيس ميشال عون أكد بدوره، على لقاء الخميس الحواري أمس خلال استقباله وفدا من الهيئة الإدارية لجمعية الإعلاميين الاقتصاديين برئاسة سابين عويس. وقال: «ان الموضوع الاساس للحوار الذي دعا اليه في قصر بعبدا»، هو تحصين السلم الاهلي عبر تحمل كل طرف من الاطراف الداخلية مسؤولياته، وذلك تفاديا للانزلاق نحو الاسوأ وإراقة الدماء، لاسيما بعد ما رأينا ما حصل في شوارع بيروت وطرابلس إثر التحركات الاخيرة، نافيا ان يكون هدف انعقاد طاولة الحوار العودة الى حكومة وفاق وطني، مشيرا الى أن النظام التوافقي يفتقد الديموقراطية في ظل غياب ما يسمى بالاقلية والأكثرية.

وشدد عون على «انه بالصناعة والزراعة تدعم الليرة اللبنانية وليس بالاستدانة من الخارج الذي لطالما اعتمدنا عليه في السابق الى جانب الاقتصاد الريعي»، مشيرا الى «أنه يتحمل كامل مسؤولياته كرئيس للجمهورية بهدف إيجاد الحلول للأزمة الراهنة»، وقال: «نعمل على بناء لبنان من جديد وهذا يستغرق طويلا».

لكن رؤساء الحكومة السابقين قرروا، بالاستناد إلى تصريح رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي المقاطعة، ما يعني بالمفهوم الدستوري أننا أمام مشكلة ميثاقية بصرف النظر عن تأويلات اللقاء التشاوري السني، حيث سيكون لقاء بعبدا بغياب الرؤساء الاربعة، لقاء لفريق 8 آذار المتجسد بانضمام الرئيس دياب.

ميقاتي تحدث من عين التينة بعد لقائه الرئيس بري، وقال: نحن طلاب حوار لكن انعقدت جلسة حوار في الأول من سبتمبر في القصر الجمهوري واتفقنا على سلسلة قرارات اقتصادية وهيئة طوارئ اقتصادية فلم نجد ترجمة لهذه المقررات على أرض الواقع، وحصل اجتماع مماثل في السادس من مايو، قاطعناه واتخذت قرارات ايضا لم تترجم على الارض بل على العكس عرضت الحكومة الخطة الاقتصادية الانقاذية، والآن نسمع كلاما معاكسا.

وأضاف: هذه الحكومة قالت إنها حققت في المائة يوم الأولى من عمرها 97٪ من وعودها، اليوم بات لها 132 يوما، يعني حققت 127٪ من مهمتها، فلماذا نعذب حالنا ونطلع إلى بعبدا.

وتابع: «نحن نحترم المقامات وليس هناك قرار قطيعة، لكن هناك أناس في وضع اجتماعي صعب للغاية، وأنا عندما حدثني الرئيس بري عن أهمية هذا الاجتماع، قلت له دولة الرئيس قبل اقناعي، أقنع جمهورنا أولا حيث لا أحد يقبل».

اقتصاديا، كان اللافت أمس زيارة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الى سفير المملكة العربية السعودية في بيروت وليد البخاري، في وقت وصل سعر الدولار في السوق السوداء الى 5800 ليرة لبنانية. كورونيا، أعلنت وزارة الصحة عن تسجيل 16 اصابة جديدة بفيروس كورونا، ما رفع العدد التراكمي الى 1603 إصابات.

رؤساء الحكومة السابقون سعد الحريري ونجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة وتمام سلام خلال اجتماع في «بيت الوسط» (محمود الطويل)

خطوتان إضافيتان ساهمتا في تراجع الثقة بلبنان

بيروت ـ د.ناصر زيدان

من المعروف في العلوم السياسية أن النتائج هي محصلة للخيارات، ويقول المثل الشعبي اللبناني «عند الامتحان يكرم المرء أو يهان». يسجل على الحكم والحكومة في لبنان إخفاقان دامغان قاما بهما في الوقت القاتل وسط انهيار غير مسبوق للوضعين المالي والاقتصادي، وفي زمن تحتاج فيه البلاد إلى أية «قشة» تساعدها بالنجاة من هول الغريق. لكن ما حصل كان بمنزلة الاستنزاف لما تبقى من مصداقية للدولة وكشفها أمام الاستحقاقات المرتقبة، لاسيما في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي، وفي مواجهتها مع الانتفاضة الشعبية الناقمة على حالة الفقر والفساد والاعوجاج في مسار العدالة.

الخطوة الأولى كانت في رد رئيس الجمهورية لمرسوم التشكيلات القضائية التي أقرها وأكد عليها بالإجماع مجلس القضاء الأعلى وأصبحت مبرمة وفق القانون، ووافق عليها أيضا الوزراء المختصون ورئيس الحكومة. والمادة 56 من الدستور تنص على صلاحية رئيس الجمهورية بإصدار المراسيم وطلب نشرها، ولا يوجد أي نص يشير الى حق رئيس الجمهورية بردها الى رئاسة الحكومة، بينما له الحق في الطلب من مجلس الوزراء اعادة النظر في أي قرار خلال 15 يوما.

وإضافة الى الانعكاسات السلبية الواسعة التي أصابت لبنان والسلطة القضائية جراء هذا التدخل الفاضح، فقد أثار تعليل رد المرسوم إشكالية دستورية، لأن الدستور لم يتحدث عن صلاحية للرئيس في رد المراسيم العادية، واذا ما نفذ هذا العرف فقد يؤدي الى تعطيل كل الانتظام العام في مؤسسات الدولة، لأنه يعني الحصول على موافقة مسبقة من رئيس الجمهورية قبل الشروع في كتابة أي مرسوم عادي، ويؤدي أيضا الى القضاء على أي تنوع سياسي داخل مجلس الوزراء الذي يتألف مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

الخطوة الثانية كانت في التعيينات التي صدرت عن الحكومة، والتي شملت مجموعة من موظفي الفئة الأولى في بعض القطاعات المهمة، لكنها تجاهلت الشغور في قطاعات أكثر أهمية، لاسيما مجلس إدارة كهرباء لبنان والهيئة، الناظم للقطاع، الذي كان له الدور الأساسي في انهيار مالية الدولة، وفقا لاعتراف وزير الطاقة السابق جبران باسيل، والذي اعتبر أن الأموال ذهبت الى الناس وليس الى جيوب الذين أداروا القطاع.

الغريب في أمر التعيينات التي اصدرها مجلس الوزراء في 10 يونيو كونها سبقت نشر قانون آلية تعيينات موظفي الفئة الأولى في الجريدة الرسمية، بعد أن أقره مجلس النواب في جلسته التشريعية التي عقدت في قصر الأونيسكو في 2020/5/26، والذي اعتمد معيار الكفاءة في عملية التعيين، بينما التعيينات كانت محاصصة بين شركاء حكومة اللون الواحد، وبدا فيها تسابق مع التواريخ، قبل أن تنفذ شروط السن عند بعضهم، ومهل نفاذ القانون المشار إليه عند البعض الآخر.

أدت الخطوتان المتسرعتان الى تلاشي الثقة بالحكم والحكومة الى الحدود الدنيا، بينما الحاجة ملحة اليوم الى هذه الثقة وأكثر من أي وقت مضى، لأن تراجع منسوب الاطمئنان لسياسة الدولة كان السبب الرئيسي للانهيار، وخياراتها غير المحسوبة أدت الى هذه النتائج الكارثية. إن التخبط الكبير الذي يمارسه النافذون في مؤسسات الدولة ينذر بكارثة حقيقية على البلاد. والكلام عن عدم التدخل في شؤون القضاء لا ينطلي على أحد، بينما حديثهم عن البدائل الاقتصادية الشرقية المتاحة أمام لبنان ضرب من الأوهام، فلو كانت هذه الخيارات ناجعة لكان الأولى بها أن تعالج الانهيار التي تعيشه أسواق سورية وإيران. على أمل أن تتمكن طاولة الحوار من اعادة تصويب العقل غير القادر على الحكم ـ على حد تعبير النائب السابق بطرس حرب ـ من خلال تبني سياسة حيادية وإستراتيجية دفاعية ورفع اليد عن القضاء، ربما حينها ينبعث الأمل مجددا في إمكانية الإنقاذ.